

المصدر: الاسبوع

التاريخ: ١ أكتوبر ٢٠٠١

مرة أخرى سيناريو ما بعد أحداث أمريكا

كبش الفداء جيد ويحقق حلم السيطرة على العالم

الاشخاص واستعمال كل الوسائل الدينية لتحقيق أغراضها والوصول الى أهدافها .. ولعلنا لاحظنا انه بعد وقوع الحادثة مباشرة وجه الاتهام للمسلمين والعرب وكأنه سيناريو معد من قبل للتعتيم على المنفذ الحقيقي للعملية .. ولعل التحقيقات التي أجرتها الجهات الأمنية أثبتت ان هناك تضاربا في الاشتباه والاتهام .. فهناك أسماء وجهت إليها تهمة الاشتراك واتضح ان هؤلاء الاشخاص متوفون منذ سنوات واشخاص آخرون ادعت هيئة التحقيقات انهم ضمن العناصر التي انتحرت في الهجوم .. ثم اتضح انهم على قيد الحياة في تونس والسعودية .. وأمل ان لا تنزلق الولايات المتحدة في توسيع دائرة الاتهام العشوائي لتبرير تصرفها وتغطي على هدفها الحقيقي من ضرب أفغانستان.

ولعل الهدف من الحشد الأمريكي للقوات وإعلان الحرب ضد عدو وهمي هو الإرهاب أو ضد شخص أسامة بن لادن يحمل وجهين:

الأول ظاهري وهو استعادة ثقة المواطن الأمريكي .. وتحسين صورة الولايات المتحدة داخليا وخارجيا .. بالإضافة الى التخلص من نظام طالبان والقضاء على أسامة بن لادن سواء ثبت تورطه أو لم يثبت فهو متهم بتفجير سفارتي الولايات المتحدة في كينيا وتنزانيا .. كما انه متهم بتفجير المدمرة كول في عدن .. ولعل تصريح الرئيس بوش بالقبض على بن لادن حيا أو ميتا يعبر عن هذا المعنى.

الهدف الثاني وهو الخفي .. فهو مرتبط بالاستراتيجية الأمريكية في الهيمنة على العالم وتوسيع دائرة التواجد الأمريكي .. وذلك من خلال احتلال أفغانستان والقضاء على نظام طالبان وإحلال نظام حليف لها من التحالف الأفغاني الشمالي برئاسة ريباني، ولقد سارع عبدالرشيد دوستم بالعودة بقواته للتحالف كما سينضم اليهم حكمت يار وهذا التحالف القديم الجديد سيكون الأداة التي ستحارب بها الولايات المتحدة قوات طالبان .. كما استخدمت تحالفها في حرب الخليج الثانية وقوة هذا التحالف الأفغاني تصل الى حوالي ثلاثين ألف جندي ..

بعد الوضع المساوي الذي واجهته الولايات المتحدة واهتزاز هيبتها وصورتها أمام العالم وأمام مجتمعاتها الداخلي وكذلك الخسارة المادية والبشرية التي لحقت بها نتيجة نسف برجى التجارة العالمي ووزارة الدفاع .. اعتقد ان ما حدث هو عمل داخلي وبترتيب إحدى المؤسسات القادرة على تنظيم هذا العمل الإجرامي الكبير والخطير ولا بد له من كبش فداء للتغطية على هذا الاختراق وكشف التسبب والترهل الأمني داخليا ولا بد من شماعة تعلق عليها الأجهزة الأمنية فشلها وأخطائها وكانت هذه الشماعة هي أسامة بن لادن والعرب والمسلمين لدرجة ان لسان الرئيس جورج بوش انزلق وظن نفسه ريتشارد قلب الأسد فأنشأ الى الحروب الصليبية .. وهذا انزلاق خطير لا تستطيع ان تتحمل تبعته الولايات المتحدة ولا أوروبا إلا انه سارع بتصحيح موقفه .. وزار المركز الاسلامي في واشنطن .. ولا أخفى قولا حين اقول: ان العنصرية الدينية موجودة في الولايات المتحدة بين الأمريكيين أنفسهم .. فحينما تولى جون كيندي رئاسة أمريكا وهو الكاثوليكي الوحيد (عائلته كاثوليكية) بين رؤساء الولايات المتحدة الذين ينتمون جميعا الى المذهب البروتستانتي كان مذهبه الديني من ضمن عوامل اغتياله كما اغتيل أخوه وابنه حتى لا يصل أحد من عائلة كيندي الى رئاسة الولايات المتحدة .. وهذا موضوع جانبي أردت فقط الإشارة إليه .. وأود ان اضيف هنا ان هناك جهة لم يتطرق اليها التحقيق أو الاشتباه وإن كنت أؤكد ان هذه الجهة ليست بعيدة عن الاتهام .. ان لم تكن هي الفاعل الرئيسي لهذه الأحداث وهي مافيا المخدرات والتي تعتبر امبراطورية كبيرة في أمريكا اللاتينية ولها قوتها ونفوذها في كل القارة الأمريكية وهي الجهة القادرة على تنظيم عمل كهذا مستخدمة عناصر اختترقت بها أجهزة الأمن الأمريكية واستطاعت ان تعتم على نشاطها داخل الولايات المتحدة .. كما انها تستخدم وسائل الإعلام المختلفة .. ولعلنا نتذكر انه بعد القبض على زعيم مافيا المخدرات في كولومبيا صرح بأنه سيجعل حياة الولايات المتحدة جحيما .. ونعلم ان مافيا المخدرات لها القدرة التنظيمية .. كما انها تستخدم الطائرات المدنية ولديها طيارون مؤهلون لهذا العمل الإجرامي .. كما انها تستطيع اختراق أية أجهزة أمنية وتستطيع الحصول على أية جوازات وأية معلومات .. كما انها تستطيع شراء

لذلك هي الجزائر .. حيث تعاني الجزائر من الجماعات الإرهابية وهي إحدى صور الارهاب التي تهدد أمن الجزائر وتطول مصالح الغرب فيها وتخلق جوا من عدم الاستقرار على الحدود الجنوبية لأوربا وشمال افريقيا وبعض دول الجوار الافريقي .. فإقامة قاعدة عسكرية في الجزائر سيكون لها هدفان استراتيجيان: أحدهما القضاء على الجماعات المتطرفة في الجزائر مما يعنى استقرار الجزائر ويؤدي الى طمأننة دول جنوب أوربا مما يساعد على مراقبة وحصار كل دول المنطقة.

والثاني استكمال حلقة الحصار مع حلف الناتو .. بالإضافة الى مراقبة ما يدور في القارة الافريقية وخاصة دول غرب افريقيا والحلول محل القوات الفرنسية التي ستسحب تاركة القارة للمراقبة الأمريكية .. ولعل هذا الموضوع كان على رأس الموضوعات التي بحثها الرئيس شيراك مع الرئيس بوش في لقائهما الأخير.

ونخلص من هذا الى ان الهدف الاستراتيجي الأمريكي من هذا التحرك هو محاصرة روسيا والصين اللتين دخلتا في تحالف أمني، فرغم التحول الذي حدث في روسيا والدول التابعة لها الا انها تعتبر قوة نووية منافئة للولايات المتحدة وتناطح أمريكا في عدة قضايا دولية وموقفها من المشروع الأمريكي درع الصواريخ وجربها أوربا معها لرفض هذا الاقتراح جعل الولايات المتحدة تفكر في كيفية مواجهة هذا الخروج على هيمنتها .. وذلك بإقامة عدة قواعد عسكرية هدفها حصار روسيا والصين .. ولذلك فالقواعد الموجودة في اليابان وكوريا الجنوبية ثم أفغانستان وبعدها الجزائر مع حلف الناتو تكون أكملت حصارها لروسيا والصين، كما ان القواعد العسكرية الأمريكية ستتلقى أوامرها مباشرة من البنتاجون وليس من حلف الناتو الذي بدأت تظهر به بعض الاصوات المعارضة مما أقلق الولايات المتحدة ولذلك ستعمل الولايات المتحدة على الانفراد بفرض سياستها وهيمنتها على دول العالم باعتبارها القوة الوحيدة القادرة عسكريا.

والله غالب على أمره..
واختتم مقالى بقول المولى عز وجل: « وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُورًا »

صدق الله العظيم

وبهذا تضمن الولايات المتحدة عدم تعرض قواتها لأي خسارة بشرية وستدعمها قوات التحالف بالأسلحة المطلوبة .. كما ستساندها بالغارات الجوية والصواريخ بعيدة المدى .. وبعد انهيار قوات طالبان ستتقدم القوات الأمريكية ومعها قوات التحالف لاحتلال أفغانستان وتسيطر سيطرة كاملة على كل أفغانستان .. وستشكل حكومة موالية إما من ريباني وقيادات التحالف .. وإن كان من المؤكد ان الملك ظاهر شاه الملك السابق لأفغانستان سيعود لحكم البلاد .. ولعل اللقاء الذي تم بين مبعوث الأمم المتحدة والملك في روما يمهد لهذه العودة.

ولعل هذا الهدف الثاني غير المعلن هو إحدى خطط الولايات المتحدة الاستراتيجية .. من حيث قيامها بإنشاء أكبر قاعدة عسكرية أمريكية في قارة آسيا حيث الموقع الاستراتيجي الهام لأفغانستان وستقن الولايات المتحدة هذا الوضع بعودة الملك ظاهر شاه الذي سيوافق على إنشاء هذه القاعدة .. وهذه القاعدة ستكون أساسا لحصار ومراقبة الصين والدول المستقلة التابعة لروسيا وكذلك حصار ومراقبة روسيا وإيران وباكستان والهند .. وبهذه القاعدة تحكم الولايات المتحدة سيطرتها على شرق وجنوب آسيا وستكون هذه القاعدة مكملة لعمل القاعدتين الموجودتين في اليابان وكوريا الجنوبية.

وبذلك يتحقق الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة من إقامة قاعدة عسكرية كبيرة في أفغانستان ومن فوق جبالها يمكن السيطرة ومراقبة وحصار دول المنطقة .. وفي تقديرى انها لن تضرب العراق بالنظام العراقي لا يمثل خطرا على أمريكا .. فيكفى قيامها بالاغارة على قواعد بين فترة وأخرى وان كان يمكن ان تكثف من طلعاتها الجوية .. فمازال النظام العراقي يقوم بدور اضعاف الأمة العربية بإضعاف قوتها ووحدتها وتماديه في خلق جو من الشك والريبة بينه وبين دول الخليج.

إلا أن من أهداف الاستراتيجية الأمريكية البحث عن مكان آخر تكمل به هيمنتها وسيطرتها من خلال إقامة قاعدة عسكرية أخرى، وفي تصوري ان الدولة المرشحة

يمكنهم تجاوز النظام المصرفي.. وببساطة نقل أموالهم في حقيبة يد مثلما حدث في تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا حسبما كشفت عنه التحقيقات.

كما قد يلجأ الارهابيون إلى نظام الحوالات المصرفية لنقل الاموال وهو الاسلوب المصرفي

الشائع في الشرق الاوسط والدول الاسيوية.. وهو ما يقفز فوق الاجراءات الرسمية والمعاملات الورقية ويتعذر معه الوصول إلى مرسل الحوالة ومتلقيها في اغلب الاحيان..

كما ان الكثير من الاموال التي ينتهي بها المطاف في يد الارهابيين هي في الواقع تبرعات للجمعيات الخيرية من شركات تمارس أنشطة مشروعة.. وبالتالي فإن الحكم بوجود علاقة بين اموال هذه الشركات وبين الارهاب سيكون بمثابة محاكمة لنوايا وافكار هذه الشركات.. ومن المؤكد ان الاجراءات المصرفية الصارمة التي طبقت ضد عصابات المخدرات تحقق نجاحا ملموسا إلا ان المقارنة بين اموال المخدرات واموال الارهاب مقارنة خاطئة لصغر الاخيرة مقارنة بأموال المخدرات وثرواتها الضخمة..

أما السبب الثاني فهو ان مصادر اموال الارهاب غير مشكوك فيها مثل رجال الاعمال والشركات الاستثمارية التي تتبرع في الظاهر لجمعيات خيرية وبالتالي فمنبع اموال الارهاب شرعي في الظاهر عكس اموال المخدرات التي لا يمكن تتبع مصدر شرعي لها.

دولة مثل سويسرا التي بنى نظامها المصرفي سمعته الدولية على أساس السرية التامة لحسابات العملاء.. وأي تغيير في هذا النظام سيصطدم مع مصالح البنوك والمؤسسات المالية.

ويؤكد الخبراء ان حجم الاموال المستخدمة في الارهاب صغير للغاية.. والبحث عنه وسط حركة الاموال اليومية للبنوك التي تقدر بتريليون دولار يوميا سيكون مهمة شاقة للغاية.. ووفق التقديرات فإن محاولات تفجير مركز التجارة العالمي الاولى في عام ١٩٩٢ تكلفت ٢٠ ألف دولار فقط، بينما

تكلفت الهجمات الاخيرة في سبتمبر ٢٠٠١ حوالي ٢٠٠ ألف دولار وهي مبالغ صغيرة يصعب الكشف عنها وسط الحسابات الضخمة.

ومن المؤكد ان الارهاب يستخدم اسماء وهمية وشركات تعمل كواجهة نظيفة لممارسة أنشطته.. وبالتالي فإن تتبع الحسابات المصرفية يستوجب تفرغ البنوك لمراقبة العملاء واحصاء أنفاسهم بدلا من ان تتفرغ لخدمتهم وتلبية طلباتهم.. ورغم ذلك لن تمنع وصول المال للارهابيين لانهم

يمكنهم تجاوز النظام المصرفي.. وببساطة نقل أموالهم في حقيبة يد مثلما حدث في تفجير السفارتين الأمريكيتين في كينيا وتنزانيا حسبما كشفت عنه التحقيقات.

كما قد يلجأ الإرهابيون إلى نظام الحوالات المصرفية لنقل الأموال وهو الأسلوب المصرفي

الشائع في الشرق الأوسط والدول الآسيوية.. وهو ما يقفز فوق الإجراءات الرسمية والمعاملات الورقية ويتعذر معه الوصول إلى مرسل الحوالة ومتلقيها في أغلب الأحيان..

كما أن الكثير من الأموال التي ينتهي بها المطاف في يد الإرهابيين هي في الواقع تبرعات للجمعيات الخيرية من شركات تمارس أنشطة مشروعة.. وبالتالي فإن الحكم بوجود علاقة بين أموال هذه الشركات وبين الإرهاب سيكون بمثابة محاكمة لنوايا وأفكار هذه الشركات.. ومن المؤكد أن الإجراءات المصرفية الصارمة التي طبقت ضد عصابات المخدرات تحقق نجاحا ملموسا إلا أن المقارنة بين أموال المخدرات وأموال الإرهاب مقارنة خاطئة لصغر الأخيرة مقارنة بأموال المخدرات وثرواتها الضخمة..

أما السبب الثاني فهو أن مصادر أموال الإرهاب غير مشكوك فيها مثل رجال الأعمال والشركات الاستثمارية التي تتبرع في الظاهر لجمعيات خيرية وبالتالي فمنبع أموال الإرهاب شرعي في الظاهر عكس أموال المخدرات التي لا يمكن تتبع مصدر شرعي لها.

دولة مثل سويسرا التي بنى نظامها المصرفي سمعته الدولية على أساس السرية التامة لحسابات العملاء.. وأي تغيير في هذا النظام سيصطدم مع مصالح البنوك والمؤسسات المالية.

ويؤكد الخبراء أن حجم الأموال المستخدمة في الإرهاب صغير للغاية.. والبحث عنه وسط حركة الأموال اليومية للبنوك التي تقدر بتريليون دولار يوميا سيكون مهمة شاقة للغاية.. ووفق التقديرات فإن محاولات تفجير مركز التجارة العالمي الأولى في عام ١٩٩٢ تكلفت ٢٠ ألف دولار فقط، بينما

تكلفت الهجمات الأخيرة في سبتمبر ٢٠٠١ حوالي ٢٠٠ ألف دولار وهي مبالغ صغيرة يصعب الكشف عنها وسط الحسابات الضخمة.

ومن المؤكد أن الإرهاب يستخدم أسماء وهمية وشركات تعمل كواجهة نظيفة لممارسة أنشطته.. وبالتالي فإن تتبع الحسابات المصرفية يستوجب تفرغ البنوك لمراقبة العملاء وإحصاء أنفاسهم بدلا من أن تتفرغ لخدمتهم وتلبية طلباتهم.. ورغم ذلك لن تمنع وصول المال للإرهابيين لأنهم